الموضوع	الصفحة
مقدمة عامه	٥
الباب الأول : النظام العام واتفاق التحكيم	١١
الفصل الأول : مفهوم النظام العام	١٢
المبحث الأول : مفهوم النظام العام الداخلى	١٣
المطب الأول : مفهوم النظام العام فى القانون المصرى	١٤.
المطلب الثانى : مفهوم النظام العام فى القانون الفرنسي	١٩
المطلب الثالث : تطبيق النظام العام الداخلى أمام المحكم	٢٤
المبحث الثانى : النظام العام فى القانون الدولى الخاص	٣٢
المطلب الأول : مضمون فكرة النظام العام فى القانون الدولى الخاص	٣٣
المطلب الثانى : التفرقة بين النظام العام الداخلى والنظام العام فى القانون الدولى الخاص	٣٤
المطلب الثالث : النظام العام كأداة لعداد قانون موضوعي للتحكيم	٣٥
الفرع الأول : دور القضاء فى خلق قواعد موضوعيه تتعلق بالتحكيم التجارى الدولى باللجوء إلى الطريقة التنازعيه	٣٨
١- شرعيه أحكام التحكيم غير المسببة	٣٨
L" arret el mass ian	٤١
Larret gerstle	٤٢
٢- أهلية الدولة فى اللجوء للتحكيم	٤٢
ثانياً : موقف القضاء المصري	
١- حكم محكمة النقض الصادر فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٢	٤٧

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
٢- حكم محكمة النقض الصادر فى ١٩٨٣/٦/١٣	٥٠
٣- حكم محكمة الأستئناف الأسكندرية الصادر فى ١٩٨٥/١١/١٨	٥٣
الفرع الثانى : النظام العام كأداة لأعداد قانون موضوعي دون اللجوء إلى الطريقة التنازعيه	٥٧
أولا : larret gosset	٥٧
ثانياً : larret impex	٥٨
ثالثاً : larret hecht	٥٩
المطلب الرابع : تطبيق النظام العام فى المعنى الوارد فى القانون الدولى الخاص أمام المحكم .	٦٣
المبحث الثالث : مفهوم النظام العام الدولى الحقيقى	٦٨
تمهيد وتقسيم	٦٩
المطلب الأول : فى وجود النظام العام الدولى الحقيقى	٦٩
الفرع الأول : إنكار (أو رفض)فكرة النظام العام الدولى الحقيقى	٦٩
الفرع الثانى : تأييد وجود النظام العام الدولى الحقيقى .	٧١
المطلب الثانى : فى وجود وظيفة خاصة بالنظام العام الدولى الحقيقى	٧٧
المطلب الثالث : وظائف النظام العام الدولى الحقيقى اما المحكم	٨٠
الفرع الأول : وظيفة سلبية استبعادية	٨٠
الفرع الثانى : وظيفة ايجابية : التطبيق المباشر لمبادى أساسية دولية بالفعل .	٨٢
المطلب الرابع : مدى فاعليه النظام العام الدولى الحقيقى أمام القاضى الوطني	٩٥
المطلب الخامس :موقف القضاء من مفهوم النظام العام الدولى الحقيقى	٩٨

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول : موقف القضاء الفرنسي	٩٨
١- موقف محكمة باريس	٩٨
٢- موقف محكمة النقض الفرنسية	١٠١
الفرع الثانى : موقف القضاء المصري	١٠٤
المطلب السادس : النظام العام الدولى الحقيقى أمام قضاء التحكيم	١٠٤
الفرع الأول : القضية المتعلقة بالسفينة GREOLE	١٠٥
الفرع الثانى : تطبيقات لهذا المبدأ مستمدة من بعض أحكام محاكم التحكيم	١٠٦
المطلب السابع : الصور أو الإشكال المختلفة للنظام العام الدولى الحقيقى	١١٢
الفرع الأول : النظام العام الدولى الحقيقى ذو المضمون (أو المحتوى الدولى) والمصدر الوطني	١١٣
الفرع الثانى : النظام العام الدولى الحقيقى ذو مصدر ومضمون دولي	١١٥
المطلب الثامن مصادر النظام العام الدولى الحقيقى	١١٦
الفرع الأول : السوابق التاريخية	
١- النظام العام المطلق	١١٧
٢- النظام العام الاستعماري	١١٩
الفرع الثانى المفاهيم المتقاربة أو المتشابهة	١٢١
١- القانون الطبيعي	١٢٢
٢- القانون المشترك للدول المتمدينة	١٢٤
مظاهر القانون المشترك للأمم المتمدينة فى قضاء التحكيم	١٢٤

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
نقد مفهوم التمدين أو التحضر	١٢٦
٣- المبادىء العامه للقانون	١٢٩
الفرع الثالث : المعاهدات كمصدر للنظام العام الدولى الحقيقى	١٣٩
أولا : تعريف المعاهدة	١٤٠
ثانياً : طبيعة المعاهدات	١٤٠
١- مذهب ثنائية القانون	١٤١
٢- مذهب وحدة القانون	١٤٤
ثالثاً : تطبيق المعاهدات فى النظام الداخلى	١٤٧
١- تطبيق المعاهدات الدولية داخل مصر	١٤٨
٢- التعارض بين المعاهدة والقانون الداخلى	١٥٠
التعارض بين المعاهدة والقانون الداخلى أمام القضاء الدولى	١٥٣
التعارض بين المعاهدة والقاعدة الوطنية أما القضاء الوطني	١٥٣
المشرع المصري والتعارض بين المعاهدة والقانون الداخلى	١٥٧
رابعاً : الإعلانات والقرارات	١٦٠
خامساً : التحفظ على المعاهدات	١٦١
١- ماهية التحفظ على المعاهدات	١٦٢
٢- الإجراءات الخاصة بالتحفظات	١٦٧
التحفظ الضمني والنظام العام	١٦٨
الفرع الرابع : النظام العام الدولى الحقيقى ذو مصدر قضائي	١٧٤
الفرع الخامس : النظام العام الدولى الحقيقى ذو مصدر مهني (أو فني) عادات وأعراف التجارة الدولية	١٨١
الفصل الثانى :	

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
مشاكل النظام العام فى علاقته باتفاق التحكيم	١٩٨
المطلب الأول : مفهوم التحكيم	١٩٩
المطلب الثانى : التحكيم الداخلى , والتحكيم الدولى	٢٠٣
المبحث الثانى : النظام العام وأهلية أبرام اتفاق التحكيم	٢٢٨
المطلب الأول : النظام العام وأهلية الشخص الطبيعي فى أبرام اتفاق التحكيم	٢٢٩
الفرع الأول : تحديد القانون الواجب التطبيق على أهلية أبرام اتفاق التحكيم	٢٣٠
الفرع الثانى : القيود التى تفرضها بعض التشريعات الداخلية , والجزاء المترتب على ذلك	٢٣٢
أولا : فى القانون المصري	٢٣٢
ثانياً : فى القانون الفرنسي	٢٣٦
المطلب الثانى : النظام العام وأهلية الشخص الاعتباري فى أبرام اتفاق التحكيم	٢٣٨
الفرع الأول : مبدأ منع أبرام اتفاق التحكيم بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأشخاص العامه فى التحكيم الداخلى	٢٤٣
مجال المنع أو الخطر	٢٤٣
التحكيم والمؤسسات العامه الصناعية والتجارية	٢٥١
الحالة التى يستطيع الشخص المعنوى للقانون العام اللجوء الى التحكيم فى القانون الخاص	٢٥٢
جزاء المنع الوارد فى نص المادة ٢٠٦٠ من القانون المدنى الفرنسي	٢٥٤

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفرع الثانى : أبرام اتفاق التحكيم بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأشخاص العامه فى التحكيم الدولى	٢٥٥
الفرع الثالث : مبدأ حظر التحكيم بالنسبة للدولة	٢٥٩
أولا الدولة فى التحكيم الداخلى	٢٦١
ثانياً : الدولة فى التحكيم الدولى	٢٦٣
المبحث الثالث : النظام العام وكتابة اتفاق التحكيم	٢٧٢
المطلب الأول : موقف الانظمه القانونية	٢٧٣
المطلب الثانى : معالجة هذه المسألة فى ظل اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨	٢٨٠
المبحث الرابع : النظام العام وشرط التحكيم	٢٨٣
الفرع الأول : طبيعة بطلان شرط التحكيم فى القانون الفرنسي القديم	٢٨٥
الفرع الثانى : شرط التحكيم الوارد فى عقد مختلط	٢٨٧
الفرع الثالث : شرط التحكيم فى ظل قانون المرافعات المدنية الفرنسي الجديد الصادر (١٩٨٠-١٩٨١)	٢٩٢
أولا : شرط التحكيم فى التحكيم الداخلى	٢٩٢
ثانياً : شرط التحكيم فى التحكيم الدولى	٢٩٣
المبحث الخامس : النظام العام والدفع بوجود اتفاق التحكيم	٢٩٥
المطلب الأول : موقف الفقة والقضاء المصري	
الفرع الأول : موقف الفقة المصري	٢٩٦
الفرع الثانى : موقف القضاء المصري	٢٩٨
المطلب الثانى : موقف القضاء والفقة الفرنسي	

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول : موقف القضاء الفرنسي	٣٠٣
الفرع الثانى : موقف الفقة الفرنسي	٣٠٤
المبحث السادس : النظام العام ومحل أبرام اتفاق التحكيم	٣٠٨
المطلب الأول : مجال قيود القابلية للتحكيم فى المعاهدات الدولية	٣٠٩
المطلب الثانى : المسائل التى لا يجوز التحكيم فيها فـــى القـــانون المصري	٣١٥
الفرع الأول : مسائل الأحوال الشخصية البحته	٣١٦
الفرع الثانى : مسائل الجنسية	٢٣٢
الفرع الثالث : المسائل الجنائية	٢٣٢
الفرع الرابع : المنازعات المتعلقة بالمنفعة العامه	٣٢٤
الفرع الخامس : المنازعات التى تدخل فى الاختصاص المنفـــرد للقضاء المصري	٣٢٥
أولا طابع النظام العام المقرر للاختصاص المصري	٣٢٩
ثانياً : حظر التحكيم فى الخارج	٣٣٨
ثالثاً موقف القضاء المصري فى التحكيم فى الخارج	٣٤٦
رابعاً : موقف القضاء الأيطالى من مشكلة حظـــر التحكـــيم فـــى الخارج	٣٥٥
الفرع السادس : مدى جواز الاتفاق على التحكيم الاختياري فـــى العقود الإدارية	٣٥٩
المطلب الثالث : المسائل التى لا يجوز التحكيم فيها فـــى القـــانون الفرنسي	٣٦٦
تمهيد	٣٦٦

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول : النفقة وإبرام اتفق التحكيم	٣٦٩
الفرع الثانى : المنازعات المتعلقة بالحالة والأهلية	٣٧١
أولا المسائل المتعلقة بالحالة	٣٧١
ثانياً : مسائل الأهلية	٣٧٣
الفرع الثالث : التحكيم والمنازعات المتعلقة بالنظام العام الاجتماعى الحمائى	٣٧٤
تمهيد	٣٧٤
اولا : التحكيم والايجار	٣٧٥
١- التحكيم وايجار المسكن	٣٧٧
٢- التحكيم والايجار التجارى	٣٨١
٣- التحكيم وعقود ايجار الاراضى الزراعيه	٣٨٣
ثانياً : التحكيم وقانون العمل	٣٨٥
١- تطور القانون الوضعى	٣٨٦
٢- وضع المشكلة فى ظل القانون الحالى	٣٨٩
الفرع الرابع : التحكيم والاجراءات الجماعيه	٣٩١
اولاً : مبدأ استبعاد التحكيم	٣٩١
ثانياً مجال استبعاد التحكيم	٣٩٥
الفرع الخامس : المليكة الصناعيه	٣٩٧
اولاً براءة الاختراع	٣٩٨
١- نظرة تاريخية	٣٩٨
٢- المنازعات المتعلقه بالتقليد (أو التزييف) والمنازعات المتعلقة بملكية البراءة	٤٠١

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
ثانياً العلامات التجارية	٤٠٤
الفرع السادس : الحق فى المنافسة	٤٠٦
المطلب الرابع : رفض اسبعاد التحكيم لمجرد ان النـــزاع يمـــس النظام العام	٤٠٧
المطلب الخامس : جزاء الاتفاق على التحكيم فيما لا يجوز التحكيم فيه	٤١٠
الباب الثانى النظام العام والقواعد الواجبة التطبيق على اجراءات	٤١٤
المبحث الأول : القواعد التى تحكم سير المنازعه	٤١٦
المطلب الأول : القواعد التى تحكم سير المنازعـــه فـــى تحكـــيم الحالات الخاصة	٤١٧
المطلب الثانى : السلطة التقديرية للمحكم فى اختيار وتكملة القواعد الاجرائية لسير المنازعه	٤١٩
المطلب الثالث : السلطة التقديريه للمحكم فى تحديد القانون الواجب التطبيق على اجراءات النزاع فى قضاء التحكيم التجارى الدولى	٤٢٢
المطلب الرابع : اجراءات سير المنازعه امـــام الهيئـــات الدائمـــة للتحكيم التجارى الدولى .	٤٢٦
المبحث الثانى : النظام العام وتداعى اجراءات التحكيم	٤٣٤
المبحث الأول : فى الجوانب المتعلقة بتشكيل واختـــصاص هيئـــة التحكيم	
الفرع الأول : مدى تعلق مشكلة تعين اسماء المحكمـــين بالنظـــام العام	٤٣٦
اولاً موقف القانون المصرى من هذه المشكله	٤٣٦

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
ثانياً : موقف القانون الفرنسى من هذه المشكلة	٤٤٥
المطلب الثانى : الشروط الواجب توافرها فى المحكم	٤٤٧
المطلب الثالث : نزاهة وحيدة المحكم	٤٥٢
المطلب الرابع : قبول المحكم لمهمته	٤٦١
المطلب الخامس :وترية عدد المحكمين	٤٦٣
المطلب السادس : النظام العام واختصاص المحكم	٤٦٩
المطلب الثانى : النظام العام والاجراءات المتعلقة بالمبادى الاساسية للدعوى	٤٨٤
الفرع الاول : مبدأ احترام حقوق الدفاع	٤٨٦
الفرع الثانى : مبدأ المواجهة بين الخصوم	٤٩٣
الفرع الثالث : الاعلان	٥٠٦
المبحث الثالث : المتطلبات الشكلية المتطلبة فى الحكم ومدى تعلقها بالنظام العام	٥١١
الباب الاول : المداولة	٥١٢
المطلب الثانى : ميعاد صدور الحكم	٥١٧
المطلب الثالث : كتابة الحكم	٥١٨
المطلب الرابع : تاريخ الحكم	٥٢٣
المطلب الخامس : اللغه	٥٢٤
المطلب السادس تسبيب الحكم	٥٢٦
المطلب السابع : ايداع الحكم	٥٣٢
الفصل الثانى : النظام العام والقانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع	٥٣٥

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول : موقف المعاهدات الدولية	٥٤٢
الفرع الثانى : موقف الهيئات الدائمة للتحكيم	٥٤٥
الفرع الثالث : موقف الأنظمة القانونيه	٥٤٨
الفرع الرابع : السلطة التقديرية للمحكم فى أحكام محاكم التحكيم	٥٥٠
المطلب الثانى : الوسائل التى يستخدمها المحكم فى البحث عن القانون الواجب التطبيق .	٥٦٧
المطلب الثالث : النظام العام الداخلى لقانون العقد	٥٧١
الفرع الاول : القاضى الوطنى والنظام العام لقانون العقد	٥٧٣
الفرع الثانى : المحكم الدولى والنظام العام لقانون العقد	٥٨٦
الحالة الاولى : اختيار الاطراف المتعاقدة للقانون الذى يحكم العقد	٥٨٦
الحالة الثانية : أختيار المحكم قانون العقد تم تحديده من قبل المحكم	٥٩٤
المبحث الثانى : القواعد ذات التطبيق الضرورى (او قوانين البوليس)	٥٩٦
المطلب الاول : ماهية القواعد ذات التطبيق الضرورى	٥٩٨
الفرع الاول : قوانين البوليس المنتمية الى قانون العقد	٦٢١
اولاً : تحديد قانون العقد من قبل الأطراف	٦٢٤
ثانياً : تحديد قانون العقد من قبل المحكم	٦٢٧
ثالثاً : الحلول الوارده فى احكام التحكيم	٦٣١
الفرع الثانى : قوانين البوليس الاجنبية عن قانون العقد	٦٣٤
اولاً : موقف القاضى الوطنى من هذه المشكلة	٦٣٥
١- نظرية الاخذ فى الاعتبار	٦٤٤
ثانياً : موقف المحكم من هذه المشكلة	٦٥٦

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
- الاخذ بعين الاعتبار قوانين البوليس الاجنبية	٦٥٦
٢- تطبيق قوانين البوليس الاجنبية	٦٦٢
أ- اختيار الاطراف لقانون العقد	٦٦٣
ب- قانون العقد تم اختيارة من قبل المحكم	٦٧١
خاتمة عامة :	٦٧٩
اتفاقية واشنطن الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى	٧٦٠
اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الموقعه فى نيويورك بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٥٨ ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٩	٨١٢
القانون النموذجى للتحكيم التجارى الدولى للجنة الامم المتحده لقانون التجارة الدولية بصيغته التى اعتمدتها لجنة الامم المتحده للقانون التجارى الدولى فى ٢١ يونيو ١٩٨٥	٨٢٦
قواعد لجنة الامم المتحده للقانون التجارى الدولى (اليو نسترال)	٨٥٣
نظام المصالحة والتحكيم الجديد لغرفة التجارة الدولية بباريس الساري اعتبار من اول يناير ١٩٩٨ .	٨٨٨
نظام المركز الاقليمى للتحكيم الدولى المعدل بالقرار رقم ١ فى ٢٠٠٠/١٠/١	٩٥٠
اتفاقيه عمان العربيه للتحكيم التجارى التى اقرها مجلس وزراء العدل العرب فى دورته الخامسة بقرار رقمى ٨٠/دهـ فى ١٤ /٤/ ١٩٨٧	

Scanned by CamScanner